مشروع مذكرة الإستراتيجية– البيانات الأساسية والإحصاءات

أولا– تحليل الاحتياجات وميزة المنظمة النسبية

1– تتطلب عملية صنع القرار بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية إحصاءات حسنة التوقيت موثوق بها وذات صلة. وتضطلع المنظمة بدور رئيسي في جمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات ذات الصلة بالتغذية والأغذية والزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك كما إنها، في كثير من الأحيان، المورد الوحيد لهذه المعلومات. وتستخدم قواعد البيانات الإحصائية لدى المنظمة على نطاق واسع داخل المنظمة وبواسطة البلدان الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص. وقواعد البيانات هذه مصدرا فريدا وقيما يتعين المحافظة عليه وتطويره لفائدة الجميع. ولذا فإن المنظمة تقدم إسهاما رئيسيا في تلبية هذه الاحتياجات للبيانات الأساسية والإحصاءات المعنية بالأغذية والزراعة.

2– والمنظمة هي الوكالة الفنية في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن إحصاءات الأغذية والزراعة. وتستند ميزة المنظمة النسبية إلى خبراتها الطويلة في مجال إحصاءات الأغذية والزراعة، وعلاقتها الفريدة مع الحكومات بشأن تبادل هذه البيانات. كما يجري العمل مع المؤسسات الوطنية والإقليمية للنهوض بجودة وحسن توقيت بياناتها من خلال بناء القدرات. وتوفر المنظمة القيادة لتحسين إحصاءات الأغذية والزراعة، واعتمد أعضاء المنظمة، لبعض القطاعات، استراتيجيات[1] للقيام بهذه التحسينات. وعلاوة على ذلك، يسهم عمل المنظمة في هذا المجال في تحسين الإحصاءات المتاحة لتحليل الموضوعات الهامة المشتركة بين القطاعات مثل القضايا الجنسانية في القطاعات الزراعية والريفية.

ثانيا– الرؤية الشاملة والأهداف الرئيسية

3– **الرؤية:** تحظى المنظمة بالاعتراف بوصفها المصدر الرسمي العالمي للمعلومات الإحصائية عن التغذية والأغذية والزراعة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك.

4– **الأهداف الرئيسية:** (1) تعتمد الأعمال الإنمائية والسياسات في جميع مجالات ولاية المنظمة على المعلومات الإحصائية حسنة التوقيت ووثيقة الصلة والموثوق بها (2) اكتساب البلدان الأعضاء القدرة على توفير البيانات الإحصائية الموثوق بها على المستويات الوطنية وشبه الوطنية عن الأغذية والزراعة والقطاع الريفي الأوسع نطاقا ككل و (3) النظم الإحصائية من حيث صلتها بالأغذية والزراعة والمناسبة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

[1] إستراتيجية المنظمة لعام 2003 بشأن تحسين المعلومات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك الطبيعية (التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة) وإستراتيجية المنظمة لعام 2007 بشأن تحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية.

5– يدعم عمل المنظمة في مجال البيانات الأساسية والإحصاءات جميع الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء ولاسيما الهدف الأول الذي عهد فيه للمنظمة بدور رصد عدد من يعانون من نقص التغذية.

ثالثا– المخرجات الرئيسية المتوقعة والمستفيدون

6– تشمل المخرجات الرئيسية ما يلي:

أ– **النهوض بالقدرات على المستويين الوطني والإقليمي على جمع وتحليل ونشر إحصاءات الأغذية والزراعة بما في ذلك البيانات المكانية الجغرافية وزيادة الملكية الوطنية**– وسوف توفر الهيئات الإحصائية القطرية الأداة الرئيسية لتحقيق هذا المخرج. ففي غضون عامين، سوف يستفيد 17 بلدا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من هذه المبادرة. ويتوقع في المدى المتوسط، أن تنتشر المبادرة بسرعة عبر جميع الأقاليم حيث تصبح الهيئات الإحصائية القطرية محور تركيز برنامج المنظمة لبناء القدرات الإحصائية. وسيجري تمكين البلدان، من خلال التركيز على تعزيز القدرات الوطنية والملكية الوطنية، من خلال الفهم الأفضل لقطاعها الزراعي والقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وسوف يستفيد ذلك أيضا من تزايد الإحساس بالملكية الوطنية لبياناتها.

ب– **النهوض بجودة البيانات**– تمثل قضايا الجودة العنصر الأساسي في النهوض بالإحصاءات التي تقوم المنظمة بجمعها. وفي حين تضيف المنظمة قيمة إلى البيانات من خلال تجميع المؤشرات والتحليل، فإن الجودة الأساسية للبيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء تظل هي القضية الرئيسية. وتحدد مفاهيم الجودة على أساس عدد من العوامل بما في ذلك التوافر والموثوقية والتوقيت المناسب، إلاّ إنه مازالت هناك ثغرات كبيرة في كل مجال من هذه المجالات في كثير من البلدان وخاصة في البلدان التي تمس فيها الحاجة إلى البيانات لتقييم انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية. وسوف تشترك المنظمة بشكل أوثق مع البلدان الأعضاء في تحسين جودة البيانات المبلغة.

ج– **تحسين التنسيق بين الأنشطة الإحصائية**– هناك الكثير من القضايا ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والتربة والموارد المائية لايمكن حلها على المستوى الوطني وتتطلب إدارة منسقة على المستويات الإقليمية والدولية. ولذا فإن تجانس البيانات والإحصاءات والمؤشرات ومنهجيات التحليل والإدارة سوف تحسن من الشفافية والاتصال فيما بين المؤسسات والمشاركة وهو الأمر الذي يعتبر أساسيا لعملية صنع القرار ولاسيما عندما يكون هناك تضارب في المصالح. وسيجري في نطاق المنظمة إعداد خطة إحصائية وتحديثها على أساس منتظم وإنشاء لجنة تنسيق إحصائية لرصد تنفيذها. وسوف تصبح الإحصاءات والمتغيرات المشتقة منها المتاحة في قواعد البيانات أكثر اتساقا وإمكانية للمقارنة من خلال تحسين التنسيق بين جميع الأنشطة الإحصائية والنهوض بمراقبة الجودة داخل المنظمة.

7- وأكبر المستفيدين من ذلك هم صناع القرارات على جميع المستويات في كل من القطاعين العام والخاص. وسوف يؤدي تحسين الإحصاءات إلى زيادة استنارة عملية صنع القرار مما يعود بالفائدة على الجميع. ووفقا لولاية المنظمة، فإن تحسين تقديرات من يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص الأغذية سوف يؤدي إلى الفهم الأفضل للقضايا وتحسين عملية توجيه المساعدات.

رابعا- جوانب التنفيذ

8- أوصى التقييم الخارجي المستقل بإجراء عملية إعادة دراسة شاملة للاحتياجات من الإحصاءات للقرن الحادي والعشرين، مع إشراك المستعملين بدرجة كبيرة، والبدء بتحديد الجهة التي تحتاج للمعلومات والغرض منها (التقييم الخارجي المستقل: 610). ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ عملية تقييم خارجي لمعالجة تلك القضايا، وسيكون لنتائج هذا التقييم دور رئيسي في تحديد الاتجاه المستقبلي للإحصاءات في المنظمة. وقد أخذت المنظمة عملية تعزيز قواعد بيانات الموارد الطبيعية، والبيانات الخاصة بالمياه المسندة جغرافيا في الاعتبار في مذكرة الإستراتيجية المعنية بالبيئة وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

9- والتحول الرئيسي المقترح في التركيز يتعلق بتحمل الوكالات الإحصائية وغيرها من موردي الإحصاءات على المستوى الوطني قدرا أكبر من المسؤولية عن بياناتهم. وسوف تواصل المنظمة، بغية ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة على المستوى الدولي، وضع التقديرات والتنبؤات وإجراء التحليلات الإحصائية في المجالات الرئيسية. وسوف يتركز دور المنظمة باطراد على وضع المنهجيات والمفاهيم والتعاريف والمشورة بشأن البرنامج العالمي للإحصاءات الزراعية. كما تتضمن عملية بناء القدرات توفير الخطوط التوجيهية والأدوات الإحصائية الموحدة وتقديم المساعدات الفنية عالية الجودة ضمن إطار متكامل (هيئات الإحصاء القطرية ونظام رصد الموارد السمكية وD4 science (وستكون المنظمة على وعي أيضا بالاحتياجات الناشئة من البيانات ، وتركز على القيمة المضافة للبيانات القطرية من خلال زيادة تحليلها.

10- وبغية زيادة تحمل المسؤوليات الوطنية، يتعين القيام بمزيد من المبادرات لنشر الإحصاءات بطرق أكثر فائدة لأوساط المستعملين. ويشمل ذلك تعزيز نشر النواتج الإحصائية وغيرها من النواتج المركبة المشتقة (المتعددة المصادر) التي تشمل عمليات جرد الموارد والحصاد والخرائط والتحليلات والتفسيرات. وستكون الشراكات مع الوكالات الأخرى ضرورية لتحقيق ذلك.

11- ويمثل تنسيق وتجميع البيانات والمعلومات والإحصاءات والأنشطة قضية رئيسية يتعين معالجتها داخل المنظمة ومع شركائنا كذلك. فزيادة تقاسم المعلومات واستخدام المتوافر منها بدلا من جمع مجموعات بيانات جديدة سوف تتبع بنشاط، وسوف يتم باطراد القضاء على الازدواجية في الأنشطة (قاعدة البيانات الإحصائية الأوروبية/ وزارة الزراعة في الولايات المتحدة/ منظمة التجارة العالمية/ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). وسوف تكثف المنظمة من دورها القيادي والتنسيقي مع الاستفادة الكاملة من آليات التنسيق القائمة (المؤتمر واللجان الفنية، وآليات التنسيق الإحصائي المشتركة بين الوكالات) وتعزيز الشراكات مع الهيئات الدولية (هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية)